مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٨)

أثار انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي

م.د. علي عبد الكريم حسين
الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسة

الملخص

إن التطورات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم أدت إلى ظهور نظام اقتصادي جديد، تتحكم فيه المصالح الاقتصادية المتشابكة والتي أدت إلى خلق منظومة اقتصادية تنظم هذه العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة، ألا وهي منظمة التجارية العالمية WTO والتي تعتبر أداة لها أهمية في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية.

ان تقدير الاثار المتوقعة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي ليس بالامر اليسير ويتطلب جهوداً من قبل الدولة تغطي انشطة الانتاج السلعي والخدمي المختلفة في ضوء الايجابيات والسلبيات المتوقع تحققها في ظل طبيعة الاقتصاد ومدى تأقلمه مع المعطيات الاقتصادية الدولية، وذلك في ظل الانظمة والسياسات التي تتبناها المنظمة.

Abstract

The rapid economic developments taking place in the world led to the emergence of a new economic system, governed by intertwined economic interests that led to the creation of an economic system that organizes these intertwined economic relations and interests, namely the World Trade Organization (WTO), which is considered an important tool in organizing and encouraging international trade.

Estimating the expected effects of joining the World Trade Organization on the Iraqi economy is not an easy matter and it requires efforts by the state covering various commodity and service production activities in light of the advantages and negatives expected to be achieved in light of the nature of the economy and the extent of its adaptation to international economic data, in light of the regulations and policies adopted by the organization.

المقدمة

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية ايذانا بعهد اقتصادي جديد يسود العالم، ويسعى لإطلاق المنافسة في اطار حرية المبادلات الدولية على اعتبار ان ذلك يفضي الى حالة التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية العالمية وفقاً لمعايير الكفاءة والمزايا النسبية.

اهمية البحث:

تكمن اهمية منظمة التجارة العالمية الأساسية ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، لان اصبح تحرير التجارة وسيلة هذا النظام وجزءاً مهماً من حزمة برامج الاصلاحات الاقتصادية التي تطرحها وتحث عليها مؤسسات التمويل العالمية، وان اهمية انضمام العراق لهذه المنظمة واستقصاء الاثار الايجابية والسلبية المترتبة على تطبيقه لاتفاقياتها وامكانية تكيفه مع واقع الاقتصاد العراقي.

هدف البحث:

يصف الاقتصاد العراقي بأحادي الجانب ويعاني من اثار الاختلالات الهيكلية وتراجع واضمحلال اداء قطاعاته بسبب ما مر من كوارث وظروف قاسية، لايزال يعتمد على التجارة في تامين موارده المالية واحتياجاتها، ولذلك يتعين عليه ان يقرر مستقبل تعامله وفق ما يطمح اليه من موقع في النظام التجاري العالمي ووفق ما اذا كان الانضمام للمنظمة سيساعد العراق في تحقيق اهدافه التنموية والتجارية ام العكس من ذلك.

مشكلة البحث:

ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية بحاجة الى شروط ومتطلبات عديدة وذلك للنجاح، والانخراط بالاقتصاد العالمية، فمدى الجدوى من الانضمام وفق سلبيات وايجابيات تنعكس على الوضع العراقي بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص، لما يعانيه العراق من تحديات كبيرة على المستوى الامني والحروب على (داعش)، والوضع السياسي المحتدم مابين القوى والإطراف السياسية، والفساد المستشري في مفاصل الدولة، ناهيك عن الوضع الاقتصادي وجميع المؤشرات التي تدل عن عدم الاستقرار في هيكلته البنيوية.

فرضية البحث:

في ظل الوضع الراهن للعراق وما يعاني من تحديات نفترض ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمي، يساعد العراق على تحقيق انطلاقة لمسيرة تنموية اقتصادية جادة وشاملة وليس لتحسين اوضاع التجارة والنمو الاقتصادي، وإنما لتحسين مستوى الخدمات وإنعاش الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

هيكلية البحث:

مما تقدم يمكن تقسيم البحث الى مبحثين الاول التعريف بمنظمة التجارة العالمية واهم المبادئ والأهداف، وماهي اجراءات وشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على المستوى العالمي.

اما المبحث الثاني فتطرق الى اثار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي، واهم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي والايجابيات والسلبيات من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية واهم المنافع والتكاليف المتوقعة، وفي نهاية البحث سجل البحث في الخاتمة استنتاجات وتوصيات تخدم متخذ القار بتحسين البيئة الاقتصادية العراقية في ضوء الانضمام الى التكتلات والمنظمات العالمية.

المبحث الاول
التعريف بمنظمة التجارة العالمية

تتعامل منظمة التجارة العالمية مع قواعد التجارة بين الامم على مستوى العالم، وهي منظمة لتحرير التجارة والاتفاقيات التجارية ومكانا لتسوية الخلافات التجارية، ومن هنا سنبين اهم المبادئ والأهداف والإجراءات التي تتبناها الدول للدخول في عضوية المنظمة.

المطلب الاول: مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية

نشأت منظمة التجارة العالمية بهدف بناء نظام تجاري متعدد الإطراف أكثر تكاملاً وقدرة على البقاء، لتمثل امتدادا لنتائج اتفاقية الجات في سبيل تحرير التجارة الدولية، وليعكس جميع نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الإطراف التي بدأت عام ١٩٨٦، ووقع على الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائجها في مراكش عام ١٩٩٤، وتعد منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة مابين الأمم ومهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بسلاسة وحرية[١].

يشكل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية احد المداخل الرئيسة لاقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية للاندماج في التجارة العالمية، وذلك لما ينطوي عليه هذا الانضمام من شروط تلزم الدول بها، لأنها ستدخل بإجراءات قانونية معينة، واهم هذه المبادئ هي[٢]:-

١. اعتماد على القيود غير السعرية (التعريفية) بدلاً من القيود الكمركية كوسيلة للحماية وعدم اللجوء للقيود السعرية إلا في حالات خاصة.
٢. الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية، اذ تتم التجارة على أساس عدم التميز بين الدول الأعضاء.
٣. التعهد بالتخلي عن الحماية والتحرير في الأمد الطويل.
٤. الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية للسلع المستوردة مع السلع المحلية وخضوعها لرقابة الدول كالضرائب والتشريعات.
٥. التعهد بتجنب سياسة الإغراق، وتحويل الطرف المتضرر من الإغراق وذلك بفرض رسم تعويضي لإلغاء أثره.
٦. التعهد بتجنب دعم الصادرات، وفي هذه الصدد فان هناك ثلاثة أنواع من الدعم الذي تتعامل معه المنظمة[٣].
٧. الدعم المحظور وهو الذي يستدعي إجراءات مضادة كالدعم الانتقائي الموجه

(١) أحمد منير نجار، اثأر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية wto على الصناعي في دولة الكويت: الواقع والتحديات، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت،المجلد (٣١)، ٢٠٠٣، ص١٢٤.

(٢) سعد عبيد علوان السعيدي، العراق في مواجهة متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمي، نشرة الباحث، وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ص ٤٨-٤٩.

(٣) لهيب توما، دور واهمية التجارة الخارجية، ورقة بحثية مشاركة في مؤتمر(العراق...ومنظمة التجارة العالمية)، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، بتاريخ ٢٠١١/٤/٢.

لسلعة أو مشروع أو قطاع معين أو مرتبط بالأداء التصديري.
٨. الدعم المسموح أي الذي لايستدعي إجراءات مضادة كالدعم العمومي الذي لايرتبط بسلعة أو صناعة معينة ودعم برامج البحث والتطوير.
٩. الدعم المسموح به فقط إذا لم يكن له تأثير ضار في المصالح التجارية للدولة الأخرى الأعضاء في المنطقة.
١٠. مبدأ الحكم الوقائي أي إمكانية أللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات استثنائية غير فرض قيود كمركية أو كمية في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات ولمدة محددة تنتهي مع انتهاء الأزمة(٤).
١١. المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للدول النامية، إذ يمكن لهذه الدولة حماية صناعاتها الناشئة عن طريق تمتعها بإجراءات إضافية تمنحها مرونة كافية لتعديل هيكل التعريفة وفرض قيود كمية لاحتواء الخلل.
١٢. اعتماد مبدأ الشفافية في تعامل المنظمة مع أعضائها.

كما تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، واليات لفض المنازعات التي تنشا بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها، وفيما يأتي تفصيلا لبعض أهداف منظمة التجارة العالمية(٥).

١. رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
٢. السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف (التشغيل الكامل) للدول الأعضاء.
٣. تنشيط الطلب الفعال.
٤. رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
٥. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
٦. تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
٧. سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية.
٨. خفض الحواجز الكمية والكمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
٩. إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية.

المطلب الثاني:- إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تعتمد عملية الانضمام على مبدأ(العقد شريعة المتعاقدين)، أو ما يتفق عليه، بمعنى إن شروط انضمام كل دوله تختلف عن الأخرى، حسب الظروف والمفاوضات المصاحبة لها، فالأساس هي عملية تفاوضيه بين الدولة الراغبة في الانضمام والأعضاء الآخرين في المنظمة، مما يتيح لكل الدولة عضو فرض ما تراه من شروط تتناسب مع مصالحها التجارية.

(٤) طه يونس حمادي، نظريات التجارة التقليدية الكلاسيكية والحديثة والتكتلات الاقتصادية(مع الاشارة الى السوق الاوربية المشتركة)، بحوث اقتصادية عربية، العدد(٣٩)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٤.
(٥) احمد منير نجار، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

تضم منظمة التجارة العالمية ١٥٢ عضواً، وان عملية الانضمام إجراء يتخذ من طرف واحد، من دول العالم إذ يطرح أعضاء المنظمة جميع الطلبات والمطالب على الدولة الساعية إلى الانضمام بينما لاتستطيع تلك الدولة أن تتقدم بطلبات إلى أعضاء المنظمة، كما هناك شروط تتبعها الدولة الراغبة في الانضمام وهي[٦]:

- قبول مجموعة اتفاقيات جولة الاورغواي.
- تقديم جداول التثبيت الكمركي والتي تتضمن بنود التعريفة الكمركية التي سيتم ربطها بحيث تلتزم بعدم زيادتها الأبعد الرجوع للأطراف المتعاقدة.
- تقديم جدول التزام الخدمات وهو عبارة عن بيان القطاعات الخدمية وقطاعاتها الفرعية التي تلتزم الدولة بفتحها أمام موردي الخدمات للأجانب وفقا لنصوص اتفاقية التجارة في الخدمات، ويشكل فريق عمل برئاسة احد الأعضاء لرسم المعالم الأساسية لبرتوكول الانضمام الذي يحتوي على السياسة العامة لالتزام الدولة الراغبة بنيل العضوية بتحرير التجارة وفق خطة زمنية محددة، وتحدد المادة (١٢) من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية من له حق الانضمام إلى المنظمة، كما تتناول المادة (١٤) من الاتفاق قواعد قبول العضوية وبدء نفاذها، ولا تحدد المادة (١٢) مستويات الالتزامات المتوقعة من الدول الساعية إلى الانضمام أو نطاق المطالب التي يمكن أن تطالب بها هذه الدول[٧].

إذ تبدأ عملية الانضمام بتقديم طلب من الدولة الراغبة إلى مدير عام المنظمة تعرب فيها عن رغبتها في الانضمام إلى عضوية المنظمة وفقا للشروط والقواعد التي سيتم الاتفاق عليها ويحول المدير العام الطلب إلى الدول الأعضاء، لإبداء الرأي وبناء على موافقة المجلس العام للمنظمة تحصل الدولة على صفة المراقب (كما هو العراق)، ويتم تشكيل مجموعة عمل للمناقشة وتحديد شروط الانضمام مع الدولة المعنية، ويحق لجميع الدول الأعضاء المشاركة في مجموعة العمل، إلا انه غالباً ما تتشكل هذه المجموعة من الدول المتقدمة(الكبرى) والدول ذات المصالح المشتركة مع الدولة المعنية، وذلك لمراعاة مصالحها التجارية وحرصاً على تحقيق اكبر قدر من الامتيازات لها[٨].

وتبدأ مرحلة المفاوضات بتقديم الدولة مذكرة لسياستها التجارية تتضمن شرحاً لنظام التجارة الخارجية والجهاز الإداري الذات صلة، ويشمل هياكل التعريفة الكمركية والتعليمات واللوائح المتعلقة بالتجارة في البضائع والخدمات، بالإضافة إلى الحماية لحقوق الملكية الفكرية، إذ تشمل المذكرة القوانين والأنظمة المتعلقة بالنقد الأجنبي والاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

تعد هذه المذكرة أساس عملية تقصي الحقائق من قبل مجموعة العمل عن طريق

(٦) طيب عثمان عبد الرزاق، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الاشكالية والمتطلبات، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(٢٠)، ٢٠٠٨، ص٨٣.

(٧) احمد منير نجار، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

(٨) مدحت كاظم القريشي، تاثير انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني، مجلة المنصور، العدد (١٤)، كلية المنصور الجامعة، بغداد، ج١، ٢٠١٠، ص٦.

العديد من الاجتماعات التي تعقدها مجموعة العمل والتي تهدف إلى بيان مدى توافق الأحكام المطبقة في الدولة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، إذ تقوم الدولة بهذه المرحلة بتعديل قوانينها ونظمها التجارية لتتوافق مع أحكام ونصوص منظمة التجارة العالمية[٩].

بعد الإنهاء من فحص النظام التجاري والقانوني تبدأ مرحلة المفاوضات الفعلية والتي قد تتزامن مع مرحلة تقصي الحقائق سواء الثنائية أو متعددة الإطراف، وتحدد هذه المرحلة شروط الانضمام والتي تتضمن التزامات بشان تطبيق قواعد وأحكام الانضمام وتحديد الفترات الانتقالية للتوافق مع قواعد المنظمة، سواء من الناحية التشريعية أم الهيكلية، كي تتضمن المفاوضات جداول بالالتزامات والتنازلات فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق في السلع والخدمات[١٠].

يتكون جدول التزامات السلع من أربعة أجزاء هي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والحدود القصوى للتعريفات على السلع، التنازلات التفضيلية فيما يتعلق بالتعريفة المرتبطة بالإجراءات التجارية الواردة في المادة (١) من اتفاقية ألكات، التنازلات بشان الإجراءات غير التعريفية، والالتزامات الخاصة بالدعم المحلي ودعم الصادرات من المنتجات الزراعية[١١].

وفي حال توصل المفاوضات بين الدولة والدول الأعضاء إلى اتفاق بشان القواعد وشروط الانضمام إلى المنظمة، يعرض الأمر إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري لاعتماد تقرير مجموعة العمل، ومسودة بروتوكول الانضمام، وجداول الالتزامات والتنازلات ويدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد ٣٠ يوما من التصديق عليه من الدولة المعنية طبقاً للقواعد التشريعية لديها[١٢].

ويشار كذلك إلى أن قبول انضمام الدول والمنظمات إلى عضوية المنظمة يخضع لاعتبارات سياسية، إذ أنها من المفترض معنية بالأساس بالتجارة الدولية وتسعى إلى تحريرها غير أنها ترتبط أيضا بتدخلات سياسية عالمية، وذلك لان هناك بعض الدول والمنظمات الإقليمية لم يبت في طلبات انضمامها نتيجة للخلافات السياسية والإيديولوجية مع بعض القوى العالمية.

وعن طريق هذه الإجراءات يمكن أن نلخص مجموعة من النقاط التي تمنحها المنظمة إلى الدولة كفرصة للانضمام وهي[١٣]:

١. تعطي اتفاقيات التجارة الدولية فرصا تجارية أوسع للنفاذ في الأسواق العالمية في مجالي التجارة في السلع والخدمات.
٢. تمنح الاتفاقيات والقواعد مناخاً تجارياً يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري

(٩) رضا القريشي، حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية واثارها على الاقطار العربية، مجلة دراسات الوطن العربي، العدد(٦-٧)، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٩، ص ١٥٨.
(١٠) سعد عبيد علوان السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.
(١١) مدحت كاظم القريشي، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
(١٢) سنان كاظم السعيدي، معوقات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية مشاركة في مؤتمر (العراق... ومنظمة التجارة العالمية)، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، بتاريخ ٢٠١١/٤/٢.
(١٣) ايسر ياسين، اثر اقرار الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، ورقة بحثية مشاركة في مؤتمر (العراق...ومنظمة التجارة العالمية)، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، بتاريخ ٢٠١١/٤/٢.

بما يحقق هدف إعداد الخطط التشريعية والتصديرية.

٣. تتضمن اتفاقيات التجارة التزامات وحقوق، وممارسة الحقوق الواردة بالاتفاقيات يقتصر على الدول الأعضاء في المنظمة دون غيرهم.

٤. أللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية التي تحقق حدية تطبيق القواعد على كافه الإطراف مع وجود الية خاصة لإجراءات انتقامية في حاله عدم التنفيذ.

إن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي نقطة بداية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ومن ثم فان المنظمة محفل للمفاوضات المستقبلية التي يجب أن تحرص كل الدول على عدم الغياب عنها.

المبحث الثاني
أثار انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

تواجه مختلف الدول النامية والعربية مهمة السعي لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، والعراق احد هذه الدول لكن يواجهه بعض الاختلالات في المنظومة الاقتصادية مما يستدعي اصلاحها او المعالجة السريعة، كما ان هناك نقاش بمدى المنفعة او التكاليف جراء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الاول: الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي

بالرغم من عدم وجود إستراتيجية واضحة تؤطر مسارات الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣، إلا إن التوجهات التي ظهرت خلال السنوات الماضية أشرت لتحولات واضحة نحو اعتماد الية اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص في قيادة الاقتصاد، فضلا عن محاولة الاندماج في الاقتصاد الدولي وفق الالية الجديدة والتي من أبرزها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إذ إن هناك العديد من الأمور التي فرضت نفسها كخصائص للواقع الاقتصادي في العراق، والذي لابد الأخذ بها وهي[١٤]:-

١. النظر إلى أن العراق يعيش مرحلة استثنائية في جوانب حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.
٢. خضوعه التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرديئة، ومن مناشئ مختلفة.
٣. انعدام الرقابة والسيطرة على دخول المواد المستوردة.
٤. تراجع وانكماش دور الدولة في القطاع التجاري، وافتقار القطاع الخاص للنضج.
٥. الظروف الضبابية المحيطة بأساليب تصدير النفط، الذي يشكل كل الصادرات العراقية تقريبا.
٦. غياب قاعدة البيانات الإحصائية الدقيقة عن المحددات الاقتصادية الفنية المهمة.

كما يعاني من مجموعة اختلالات هيكلية أثرت على حركة المتغيرات الاقتصادية وهي[١٥]:-

- اقتصاد وحيد الجانب: يلعب إنتاج النفط نسبة تبلغ حوالي (٩٦٪)، من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل المصدر الأساسي في توليد الناتج وتحريك عجلة

(١٤) عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣.

(١٥) دورين بنيامين هرمز، اثر انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية(اشارة الى حالة العراق)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (٦٨)، ٢٠١٩، ص٦٢.

الاقتصاد، والاعتماد على الصادرات النفطية كسلعة وحيدة وأولية.

- انفتاح الاقتصاد العراقي تجاه الخارج: ارتفاع مستوى الاستيراد حتى بلغ مستوى انكشاف الاقتصاد العراقي (٨٩,٧٪) وهي نسبة كبيرة جدا وتكون احد أهم نتائجها انعكاس حركة الاقتصاد العالمي بشدة على حركة المتغيرات الاقتصادية.
- اعتماد مستوى الطلب والإنفاق في الاقتصاد على الإنفاق الحكومي كمحرك للاقتصاد: إذ يمثل الإنفاق في الاقتصاد الحكومي المحرك الأساسي للسوق والاقتصاد وبدونه يحصل الركود في الأسواق العراقية وينخفض مستوى النشاط الاقتصادي وذلك لسببين[١٦]:

الأول:- ضخامة عائدات الحكومة من الصادرات النفطية والتي تدخل في جانبي الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري الحكومي.

والثاني:- عائدات الحكومة من الموارد التقليدية كالضرائب والرسوم وغيرها.

- انخفاض مستوى الاستثمار الخاص والعام قياسا بحاجة الاقتصاد لذلك.
- ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض مستوى الادخار.
- ضعف الجهاز المصرفي في تجميع المدخرات وتهيئتها للاستثمار مع تخلفه عن مسايرة الحركة الاقتصادية الداخلية والعجز عن مسايرة التطور في مجال عمل البنوك في العالم المتقدم.
- انخفاض نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

اولا:- المنافع المحتملة

لاشك أن عملية تقييم الفرص المتاحة والمترتبة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مسألة معقدة وتدخل فيها الكثير من التوقعات بشان المستقبل، لان النظر إلى نتائج الانضمام للمنظمة ينبغي أن يتم وفق معيار موضوعي، اقتصادي دون مبالغة في تقدير الخسائر المادية على حساب إمكانية تحقيق بعض المنافع المحتملة، ذلك أن الآثار الايجابية احتمالية واقرب إلى الفرص التي قد ينتفع أو لا ينتفع منها العراق، والأمر يتوقف على جهودها في توفير متطلبات تحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية، في حين أن الآثار السلبية مؤكدة الوقوع في غالبيتها فعلى العراق محاولة تجنبها[١٧]:

إن النطاق القانوني لاتفاق إنشاء المنظمة قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين هما (التماثل والتنوع) في التعامل مع الدول الأعضاء، فالتماثل يبدو واضحاً بسريان شرطيّ (الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدولة في الدول الأخرى)،

(١٦) رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠١، ص٣٥.

(١٧) طيب عثمان عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة، أما التنوع فيبدو جلياً بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف بالنسبة للدول النامية.

جاء موضوع المساواة القانونية بين الأعضاء كأحد الحسنات المسجلة للمنظمة، حيث تمتلك كل دولة عضو صوتاً واحداً إن كانت من الدول المتقدمة أو النامية، ولا يؤخذ بنظر الاعتبار الثقل الاقتصادي لتلك الدولة أو ثقلها السياسي، مما يوفر فرصة للدول النامية من إبداء آراءها بحرية في موضوع التجارة العالمية(١٨).

إن الإعفاءات الخاصة التي أقرتها المنظمة والمتعلقة بالدول النامية أضفت على المنظمة المذكورة موضوع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة التي تمر بها الدول النامية من متطلبات وجهود عملية التنمية، وهي (أي الإعفاءات) تتيح للدول النامية الاستمرار بجهود التنمية والاستفادة من التسهيلات التي توفرها المنظمة للدول النامية، وتمكنها كذلك من عدم الالتزام بالشروط التي تعرقل عملية التنمية فيها وبصورة قانونية.

من ايجابيات تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية في الدول النامية، هي أن حالة تحرير هذا القطاع سوف تساعد على نمو قطاع مصرفي قوي في الدولة النامية المعنية لمجابهة الخدمات المتطورة التي تقدمها المصارف الأجنبية، ويتم ذلك من خلال الاندماجات بين المصارف لتكوين مصارف جديدة قوية وذات رأسمال عملاق، لإمكانية مواجهة المصارف الأجنبية، مما يؤدي ذلك إلى تطور القطاع المالي والمصرفي في الدول النامية(١٩).

من أهم الخصائص المميزة لمبادئ منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات أنها تضمنت تسهيلات خاصة ومهمة للدول النامية، تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على أساس تجاري، وتحسين الاستفادة من قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتحرير دخول السوق في قطاعات التصدير التي تهمها، وكذلك إنشاء نقاط اتصال من قبل الدول الصناعية لتسهيل استفادة موردي الخدمات في الدول النامية من المعلومات، بخصوص الجوانب التجارية والفنية لخدمات محدده ومتطلبات التسجيل، والاعتراف والحصول على المؤهلات التخصصية وتوافر تكنولوجيا الخدمات.

تساهم المنظمة برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ورفع المستوى المعيشي عن طريق تحرير التجارة التي تخلق أجواء تنافسية للصناعات والمنتجات المحلية وترفع كفاءتها، وتخفض معدلات البطالة ولاسيما في القطاع الزراعي إذا ما اتسعت صادراته.

تساهم المنظمة بتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي تسعى ألية جميع الدول ومنها العراق، لان الإنتاج لا يكون موجها للاستهلاك المحلي وإنما للتصدير في قسمة الأكبر وهو المرتبط بالسوق العالمي التي تسيطر عليه المنظمة عن طريق ضمان حقوق

(١٨) يوسف محمود منهل، مدى ملاءمة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، العدد (٣٥)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٩٩.

(١٩) مدحت كاظم القريشي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

الملكية لإجراءات الاستثمار وتأثيرها في السوق الدولية[٢٠].

إن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من قبل كل دولة ترغب في الانضمام لتأهيل اقتصادها ومساعدته على المنافسة ذات تكلفة وأعباء مادية قد تتجاوز موازنة عام كامل لمخصصات الاستثمار التنموي في الدول ذات الدخل المتوسط، وفي هذا المجال بإمكان العراق استغلال علاقاته المميزة مع القوى السبع الكبرى، التي لها السبق في القرار الاقتصادي للتخفيف من تلك الأعباء والكلف، وهذا يعد كسباً اقتصادياً بذاته.

بإمكان العراق تحقيق مكاسب اقتصادية ونفاذا نسبيا للسوق الدولية في مجال صادرات الصناعات البتروكيمياوية المحررة بنسبة ٣٠٪ وتمتاز هذه الصناعات بوفرة الموارد الأولية الداخلة في إنتاجها وبكلف مخفضة جداً لاسيما أذا ما تمت تنميتها خلال الفترة الانتقالية التي يسمح فيها للعراق كدولة نامية بحماية نسبية لصناعاته الناشئة عبر زيادة الاستثمار في مجال الصناعات البتروكيمياوية المعدة للتصدير[٢١].

ستضعف عملية الانضمام الانفرادية لمنظمة التجارة العالمية من فرص العراق لتحسين موقفه التنافسي والتفاوضي في إطار المنظمة واتفاقياتها التي تسمح لدول المنظمة في إطار تكتل اقتصادي يتجاوز مرحلة قيام منظمة تجارة حرة على الأقل بفرض تعريفات كمركية لا تتجاوز نسبة ٣٠٪ تمكنها من تحقيق مستويات تنافسية في إطار تكتلها وهذا ما يفتقر له العراق وباقي الدول العربية، برغم إقرار اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لم تأخذ مجالها للتطبيق الحقيقي.

ثانياً:- التكاليف المتوقعة

تصدت اتفاقية منظمة التجارة العالمية للحواجز التي وضعتها الدول أمام المنافسة الخارجية، ونصت على تحويل القيود غير الكمركية على السلع الزراعية إلى قيود كمركية مكافئة، وفرضت خفض التعريفات التي تفرض على واردات الدول الزراعية بنسبة (٣٦٪)، خلال ست سنوات من تاريخ الانضمام للدول المتقدمة و(٢٤٪) للدول النامية خلال المدة ذاتها، كما نصت على تخفيض الدعم لأسعار السلع الزراعية بنسبة(٢٠٪) للدول المتقدمة خلال ست سنوات و(١٣,٣٪) للدول النامية ولكن خلال مدة عشر سنوات من تاريخ الانضمام[٢٢].

وإذا كانت هذه العملية تسد العجز الموجود في كمية السلع الزراعية المنتجة محليا في العراق ولاسيما بجانب الحبوب، فإنها ستعطل كامل طاقاته الإنتاجية الزراعية المصابة بالشلل شبه التام منذ عام ٢٠٠٣، وحتى المنتج المحلي لن يلقى رواجاً أمام السلع ذات الجودة العالية والأسعار المعتدلة التي تتدفق إلى السوق المحلية.

أما مايخص الصادرات فان الاتفاقية قد خفضت الدعم بنسبة (٢٤٪) من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات و(١٤٪) من كمية الصادرات الخاضعة للدعم خلال عشر

(٢٠) ايسر ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢١) حالوب كاظم معلة، سلام نعمة محمد، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي (المكاسب والتداعيات الاقتصادية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد (١١٢)، ٢٠١٩، ص١١٥.

(٢٢) سنان كاظم السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

سنوات للدول النامية، مما يعني عدم قدرة العراق من تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية (إن وجدت) ليشكل عائقاً أمام السلع التي تواجه منافسة كبيرة في السوق المحلية[٢٣].

كما إن انخفاض الميل الحدي للتصدير في السلع الزراعية والغذائية يعود إلى عوامل عديدة منها ما يتعلق بظروف الإنتاج الزراعي ومعوقاته، والنمو السكاني والدخل وتراجع دور الدولة كمشتري لمنتجات هذا القطاع، إضافة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي أدى إلى ارتفاع في الميل الحدي للاستيراد من السلع، إذ بلغت نسبة الاستيراد أكثر من ١١٪ من إجمالي الاستيراد للسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٦ [٢٤].

لذا فان مسألة دخول العراق لمعترك التنافس الدولي كمصدر في الأفق المنظور مستحيلة، لاسيما في ظل حاجته الشديدة للمكائن الزراعية والبذور المحسنة والمبيدات والتقنيات والبنى التحتية، في ظل غياب دور الدولة التي طالما دعمت القطاع الزراعي في السابق، ومع هذا لم يتحقق حتى الاكتفاء الذاتي.

وفيما يخص السلع الصناعية فقد دعت المنظمة إلى تخفيض التعريفات الكمركية على الواردات الدول الصناعية بنسبة (٣٨٪)، وإلغاء الدعم على الصادرات خلال ثمانية سنوات بعد تأسيس المنظمة وإبقائه على الدول الأعضاء الأقل نموا، والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا، وإلغاء الإجراءات الخاصة بالإغراق بعد خمس سنوات من تطبيقها، ولا يعد إغراقا إذا كان نصيب الدولة النامية من السلعة لايزيد عن (٣٪) من الواردات الكلية من المنتج وإذا كان السعر يقل عن (٢٪) من سعر تصدير المنتج، يعود انخفاض الميل الحدي للتصدير من السلع الصناعية إلى تراجع مرونة التصدير بشكل أكثر، وهذا ما حصل ايضا للسلع الزراعية، حيث فرضت الأسباب والظروف التي خلفتها الحروب الأخيرة من تدمير وتوقف لمؤسسات الإنتاج الصناعي والبنى التحتية بعدما عانت من تبعات الحرب والحصار[٢٥].

كما إن من ابرز الآثار السلبية المترتبة على قرار الانضمام هو انخفاض الإيرادات العامة جراء انخفاض عوائد الرسوم الكمركية.

إن العراق مثل اغلب الدول النامية ليس لدية منتجات زراعية ذات جدوى وجدارة للتنافس في التجارة العالمية، التي تخضع لنظام صارم في قواعد الجودة الشاملة والمواصفات والمقاييس العالمية، إذ لاتخلو هذه الإجراءات من أثار سلبية على الاقتصاد العراقي وصناعته الناشئة، بعد فتح السوق أمام مختلف السلع الكهربائية والالكترونية وغيرها، وهذا ما حصل مما يؤدي إلى حرمان العراق من فرص لإقامة هذه الصناعات وتدمير ما قد أقيم سابقا حتى بصورتها التجميعية، ويؤكد السيادة المطلقة للسلع المستوردة في السوق العراقية[٢٦].

أما حماية حقوق الملكية الفكرية وبالرغم من احتمال الاستفادة من بعض الدول

(٢٣) دورين بنيامين هرمز، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.
(٢٤) طيب عثمان عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.
(٢٥) ايسر ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.
(٢٦) حالوب كاظم معلة، سلام نعمة محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

النامية والعراق منها في مجالات التأليف والسياحة إلا إن حقوق أصحاب الابتكارات والاختراعات ذات التطبيقات التجارية والتكنولوجية المتطورة التي تحتاجها هذه الدول سيؤدي إلى تدفقات متزايدة لعوائد حقوق الملكية الفكرية منها إلى الدول المتقدمة، مما يجعل الخسائر اكبر بكثير جراء تزاحم موردي الخدمات للسوق المحلية وتكاليف الحصول على التكنولوجيا وحقوق التصنيع واستخدام العلامات التجارية والبرمجيات وما ينجم عن ذلك من قيام احتكارات مفرطة وأسعار مرتفعة من جراء فرض الرسوم العالية على حقوق البراءة في بعض الصناعات كالأدوية والصناعات البيولوجية القائمة على الهندسة الجينية والتي تعتمد عليها الزراعة في إنتاجها[٢٧].

ولا يختلف الحال في قطاع الخدمات الذي يخضع لاتفاقية تحرير التجارة إذ ستكون الدولة عاجزة عن حماية مشروعاتها الوطنية التي تنتج الخدمات بنفسها التي تقدمها الشركات الأجنبية، بسبب المنافسة غير المتكافئة بين الشركات المحلية الصغيرة والشركات العالمية الكبرى ذات الكفاءة العالية وان خدمات البنوك وشركات التامين والمقاولات والاتصالات ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية تسيطر عليها الشركات متعدية الجنسية مما يفقد الدولة كجزء من صفتها في توجيه بعض الخدمات ذات المساس بالمصلحة الوطنية، ولاسيما دورها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات لدعم عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن الآثار السلبية على أنماط السلوك والقيم الاجتماعية لخدمات التعليم وما تقوم به الشركات في مجال استيراد وإنتاج البرامج والأفلام والمجلات[٢٨].

٢٧ . طيب عثمان عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

٢٨ . سعد عبيد علوان السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

الخاتمة

عن طريق ماتقدم يمكن ان نصل الى ان لايمكن طرح موضوع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية من الفرص الضائعة على الاقتصاد العراقي، لان المنافع بهذا الجانب ليست محسومة لان التجربة العالمية تشير الى اضرار جراء تطبيق اتفاقيات المنظمة ولها ابعاد سياسية وتتمثل بغياب الديمقراطية والشفافية والمساءلة، وتسيير الاقتصاد وخضوعه لقانون السوق وتحويل كل شيء الى بضاعة تباع وتشتري، لان اصحاب القرار في المنظمة يدافعون عن مصالحهم مع الاطراف الفاعلة في العالم، ومن هنا تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

١. ان الانضمام للمنظمة الدولية يفتح فرصاً مختلفة للاستفادة من انفتاح الاسواق العالمية وتخفيض او الغاء الرسوم الجمركية بوجه الصادرات العراقية من السلع والخدمات المختلفة الامر الذي يشجع الاقتصاد على النمو والتطور ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية.
٢. في حالة استمرار الوضع الاقتصادي والتجاري في العراق كما هو علية الآن والمتمثل بانفتاح السوق العراقية على مختلف انواع السلع ومن مناشيء غير معتمدة، فإن انضمام العراق للمنظمة الدولية في مثل هذه الحالة سوف يؤمن حصول المستهلك العراقي والسوق العراقية على اجود انواع السلع من المناشيء المعتمدة وبأسعار تنافسية وهذا يمثل منفعة لكل من المستهلك العراقي والسوق العراقية.
٣. ان العراق في هذه المرحلة وفي ظل الاوضاع السيئة والصعبة التي يعيشها سوف لن يتمكن من مواجهة التحديات الناجمة عن انفتاح الاسواق، وعلى الاقل في الامد القصير، مما سوف ينتج عن ضرراً بالغاً للصناعة الوطنية والانتاج المحلي، لان الصناعة غير قادرة حالياً على منافسة السلع الاجنبية وخاصة الصينية والآسيوية وقد يؤدي ذلك الى ازاحة العديد من الصناعات المحلية والمنتجات من السوق الداخلي والأسواق الخارجية، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي وتشغيل الايدي العاملة وعلى عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام.
٤. بالرغم مما يعاني منه العراق من تراجع في الاداء الاقتصادي الا انه من الممكن ان يكون له مستقبلا بانضمامه لمنظمة التجارة ليكون كالدول الاقتصادية المتقدمة.

التوصيات

١. العراق لازال يعتمد على النفط كمصدر اساسي للدخل وهذا يدل على ان نموه ذاتي اي مرتبط بأسعار النفط وتقلباتها مما يعني ان دخل الفرد ومستوى المعيشة لايمكن الحفاظ عليهما ألا بتنويع مصادر الدخل لذلك لابد من الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية السلعية الاساسية كالصناعة والزراعة.
٢. تعديل القوانين والأنظمة التشريعية العراقية بما ينسجم مع متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.
٣. زيادة الدعم الفني والمالي والتكنولوجي للقطاع الزراعي والصناعي لما تمتلكة هذه القطاعات من اهمية في عملية الانضمام.
٤. يجب الاستفادة من الاستثناء الذي تمنحه منظمة التجارة العالمية، بأقصى ما يمكن، لكي يكون بمقدور العراق مواجهة اشتراطات المنظمة.
٥. العمل على وضع برنامج للاصلاحات الاقتصادية التي تؤهل البلد والاقتصاد الوطني للظروف الجديدة بما يحقق النهوض بمستوى الكفاءة الاقتصادية للصناعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى وذلك من خلال وضع استراتيجية تنموية ورسم سياسات اقتصادية واضحة ومتناغمة فيما بينها بحيث تحقق الاهداف المرسومة في الاستراتيجية التنموية.
٦. تنشيط القطاع الزراعي والسعي الى تأسيس شركات زراعية تتولى الإنتاج الزراعي، الذي يكون نواة للتصدير ولاسيما لمنطقة الخليج، وفي هذا لدى العراق إمكانات كبيرة في المنافسة، ناهيك عن الرغبة في استهلاك المنتجات الزراعية العراقية، بشرط استيفائها لمتطلبات التصدير التي تعتمدها الدول المجاورة من مثل الأردن – سوريا – لبنان– تركيا.